

## منظمة نجدة العبيد تطالب بتعديلات جوهرية على القانون

سكينة اصنيب

ايلاف

23-07-07

### قانون الغاء الرق لم يرض طموحات الحقوقيين منظمة نجدة العبيد تطالب بتعديلات جوهرية على القانون

تقود منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية حملة للتوعية بقانون "يعاقب الاسترقاق والممارسات المشابهة على نحو لا لبس فيه، بعقوبات مناسبة وفعلية" صادقت عليه الحكومة مؤخرا. وانطلقت هذه الحملة بتنظيم يوم مناصرة ودعم لصالح اعتماد مشروع القانون الخاص بتجريم الرق والتعديلات التي تقترحها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان يوم الأحد في انواكشوط.

وقال حقوقيون أن الهدف من تنظيم هذا اللقاء هو توعية وتبصير البرلمانين الموريتانيين بأهمية التعديلات المقترحة من طرف منظمة نجدة العبيد والمنظمات المساندة لها على ضوء اليوم التشاوري حول استيراثية القضاء على ممارسات العبودية المنظم في الثامن من يونيو (حزيران) الماضي.

وأكد بوبكر ولد مسعود رئيس منظمة نجدة العبيد أن مسودة مشروع القانون الخاص بتجريم الرق المعد من طرف الحكومة تعاني بعض النواقص والثغرات، مشيرا أن هذه النواقص ستعيق تطبيق القانون مستقبلا. وأوضح أن منظمة نجدة العبيد شرعت منذ الوهلة الأولى للاعلان عن المشروع في تفكير معمق حوله، مبرزا أن هذه المواكبة تجعلها قادرة على التقييم والإسهام ولو بصفة "متواضعة في صياغة مشروع القانون المقدم من طرف الحكومة".

وأضاف أن تنظيم هذا اللقاء يعتبر "تنويجا للنضال ضد العبودية"، مشيرا إلى أن "الكفاح ضد هذه الممارسة ليس حكرا على جمعية نجدة العبيد ولا على مجموعة بعينها". ونبه الى أن ما وصفه النضال ضد العبودية ساهم فيه الكثير من الفاعلين السياسيين وأعضاء المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، مبرزا أن "مسألة العبودية في موريتانيا عرفت تطورا أكيدا منذ الانتخابات الرئاسية في 2007".

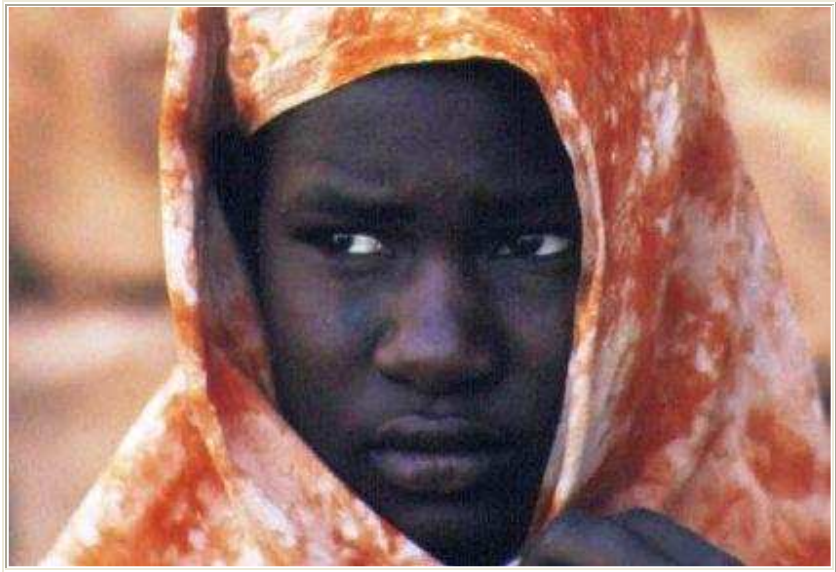
وهنا أستيفن كوتسيس القائم بالأعمال في السفارة الأميركية الحكومة الموريتانية على إعداد القانون المتعلق بتجريم الممارسات الاسترقاقية وتطبيقاتها، مشيرا الى أنه يشجع البرلمانين على المشاركة النشطة في صياغة هذا القانون باعتبارهم ممثلين للشعب. وأشار الى أن ارادة الوثام القائمة حاليا في موريتانيا "تفتح الكثير من الفرص أمام الموريتانيين وتعطي دفعا حقيقيا لطي صفحة الماضي وتمكن جميع الموريتانيين من العيش في ظل دولة القانون القائمة على العدالة والمساواة".

وتحدث خلال حفل افتتاح الورشة مريم داداه رئيسة "مؤسسة المختار ولد داداه" ومسؤول الحكم الرشيد ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية محمد ولد منير، حيث أكد على أهمية التشاور حول القضايا المتعلقة بحقوق

الانسان.

وتسعى المنظمات الموقعة على مسودة تعديل مشروع قانون تجريم الممارسات الاسترقاقية المقترحة من طرفها الى المطالبة بعدم اقتصار القانون على تجريم الاسترقاق ليشمل الممارسات المماثلة له وتغيير ديباجته لتشمل "تعريفا واضحا للاسترقاق التقليدي" حسب وصف التعديل المقترح، اضافة الى مطالبة مقترحي التعديل الاحالة في القانون الى المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحظر الاسترقاق التي صادقت عليها الحكومة الموريتانية، علاوة على الأخذ على القانون عدم الاحالة الى الدين الإسلامي. كما شملت التعديلات المقترحة من طرف هذه المنظمات تعديل ثلاثة عشر مادة، اضافة الى تعديلات في الديباجة والترتيبات الإضافية.

تجدر الإشارة الى أن مشروع القانون المتعلق بالممارسات الاسترقاقية سيعرض على البرلمان بغرفتيه خلال الدورة الاستثنائية التي ستبدأ يوم غد الاثنين. ومن المنتظر أن يصادق مجلس النواب الموريتاني الذي يرأسه مسعود ولد بلخير (من شريحة المسترقين سابقا) على هذا المشروع القانوني بأغلبية كبيرة.



وكانت مجلس الوزراء الموريتاني قد صادق على مشروع قانون يتعلق بـ"تجريم ومعاقبة الممارسات

الاسترقاقية"، ويهدف هذا القانون إلى تكملة النصوص القانونية في هذا المجال ومحاربة ممارسات الاستعباد عن طريق تحديد جرائم وجنح الاستعباد والعقوبات المترتبة عليها.

ويترجم هذا النص إرادة السلطات العمومية الهادفة إلى القضاء على كل الممارسات السلبية الموروثة عن الماضي وترقية ثقافة المساواة والتسامح من خلال وضع ظروف تشجع الترقية الاجتماعية وانعتاق جميع الموريتانيين.

وكان اليوم التشاوري حول مسودة مشروع قانون تجريم ومعاقبة ممارسات الاسترقاق قد شهد حدثا بارزا أثار دهشة الحاضرين حيث أجهش رئيس منظمة "نجدة العبيد" بويكر ولد مسعود (من شريحة العبيد سابقا) بالبكاء حين كان يصف خلال مداخلة ممارسات الاسترقاق في موريتانيا واكتسب تعاطفا كبيرا من طرف الحاضرين.

وكانت موريتانيا قد حرمت الرق باصدار أول قانون من نوعه في أوائل الثمانينات لكن ممارسة العبودية ظلت ثقافة سائدة في موريتانيا حيث حرمت شريحة العبيد من التعليم والتوظيف مما ساهم في بقاءها تحت رعاية مالكيها، وهو ما أثار حفيظة الحقوقيين الذي طالبوا بالقضاء على الرق وإصدار قوانين صارمة وواضحة تحرم وتجرم ظاهرة الاسترقاق، وتشجيع التعايش السلمي بين مختلف مكونات الشعب على أساس المساواة في الحقوق والواجبات